مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

اللوازم الباطلة لمقالات المخالفين في القدر في إثبات علم الله السابق وخلق أفعال العباد(*)

د/ عبير بنت عبد الله القصيمي
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
a.algaseemy@psau.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث 2/9/2022 تاريخ قبوله للنشر 1/10/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

اللوازم الباطلة لمقالات المخالفين في القدر في إثبات علم الله السابق، وخلق أفعال العباد

الباحثة/ عبير بنت عبد الله القصيمي
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

ملخص البحث

إنّ الجهل بما يلزم من أقوال المخالفين من لوازم باطلة، يجعل النظر إلى صنيع المخالفين نظرًا قاصرًا قد يسهل معه انسياق كثير من ضعاف الإيمان لأقوال المخالفين، ولو أدركوا ما يلزم من أقوال المخالفين من اللوازم الباطلة لَمَا تفوّهوا بها؛ لذا رأيت إبراز ما يلزم من أقوال المخالفين في علم الله السابق وخلق أفعال العباد من لوازم باطلة، تُظهر فساد مقالاتهم وبطلانها لكل من تأمل مقالتهم؛ إظهارًا لسلامة منهج أهل السنة وبُعده عن التناقض والتهافت. ويهدف هذا البحث إلى:

١- إبراز اللوازم الباطلة في مقالة القدرية في علم الله السابق، وخلق أفعال العباد.

٢- إبراز اللوازم الباطلة في مقالة الجبرية في خلق أفعال العباد، والاحتجاج على المعاصي بالقدر.

واتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وكانت من أهم النتائج هي:

١- دقة سلف الأمة رحمهم الله في تأصيل مسائل القدر وتقعيدها، وإيضاحها وتجليتها، وسلامة منهجهم من التناقض والاضطراب.

٢- اللازم إن كان من قول أحد سوى الله ورسوله لا يخرج عن أحوال ثلاثة: إما أن يذكر ويلتزمه القائل، وإما أن يذكر ويمنع القائل التلازم بينه وبين قوله، وإما أن يكون مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزامٍ ولا منع.

٣- لا يمكن الحكم على الإطلاق بأن لازم القول قول.

٤- من أشنع اللوازم لأقوال المخالفين في القدر ما يأتي:

- التنقص من الذات الإلهية، ووصف الله عز وجل بما لا يليق به.
- مخالفة الشرائع والعقول والفطر السليمة.
- مضاهاة أقوال الكفار والمشركين.

أوصي طلبة العلم بالبحث والدراسة في موضوعات الاعتقاد التي كثر فيها الخلط والتناقض، ومناقشتها بالردود والأساليب العقلية الداحضة، كأسلوب الإلزام، وبيان المآلات الباطلة لقول المخالف، وقلب دليل المخالف ليكون دليلا عليه لا له.

الكلمات المفتاحية: اللوازم، القدر، القدرية، الكسب، الجبرية.

False Requirements for the Articles of the Violators of Destiny in Proving the Previous Knowledge of God and the Creation of the Actions of the Servants

Dr. Abeer bint Abdullah Al-Qasimi
Assistant Professor, Department of Islamic Studies
College of Education - Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:

Ignorance of the false prerequisites of the violators' statements, makes looking at the actions of violators with a limited view, which may make it easier for many weak of faith to be drawn into the violators' statements. Therefore, I saw highlighting the necessary statements of the opponents in the previous knowledge of God and the moral actions of the worshipers. Another aim of this study is to highlight false prerequisites, showing the corruption and invalidity destiny believers for everyone who is affected by their sayings to demonstrate the correct approach of the Sunnis and its distance from contradiction and incoherence.

The most important results are:

1- The accuracy of the forefathers of the Ummah, may God have mercy on them, in rooting matters of predestination, clarification and clarity, and the integrity of their approach from contradictions and confusion.

2- It is necessary that if it is from the saying of anyone but God and His Messenger, it does not depart from three conditions: either it is mentioned and the sayer adheres to it, or it is mentioned and the sayer prevents the coherence between him and his saying, or it is silent about it, so it is not mentioned with obligation or prohibition.

3- It cannot be judged at all that it is necessary to say something as an independent opinion.

4- Among the most heinous requirements for the statements of the violators of fate are the following:

- Decreasing the Divine Essence, and describing God Almighty with what is not appropriate for Him.
- Violation of the laws, minds and sound instincts.
- Comparing the words of the infidels and polytheists.

The study has recommended to carry out some studies of the same interest in which there is misunderstanding of beliefs and to come to solving any controversy with sound proofs.

Keywords: Requirements, Predestination, Fatalism, Algebra

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران:١٠٢]

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١].

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠ –٧١]

أما بعد: فإن من تأمل ما وقع من التفرق والاختلاف في الأمة، يجد أن من أكبر أسبابه تلك التأويلات الباطلة لنصوص القرآن والسنة، فإنها أحدثت التباين وتفرق الكلمة، وكثرة الأهواء، وتصدع الشمل، وانقطاع الحبل، وفساد ذات البين؛ حتى استحلّ بعضهم الدماء، وأطلق الحكم بالكفر على من خالفه؛ فالآفات التي جنتها الأمة من التأويلات أكثرُ من أن تحصى أو يبلغها وصف واصف.

وبالجملة فالأهواء المتولدة من أقوال المخالفين وتأويلاتهم الباطلة، غير محصورة ولا متناهية، بل هي متزايدة نامية بحسب سوانح المخالفين وخواطرهم، وما تخرجهم إليه ظنونهم وأوهامهم.

وقد وقف أهل السنة والجماعة موقفًا حازمًا من المخالفين على اختلاف مشاربهم، وتصدَّوْا لهم؛ لإبطال ما هم عليه نقلا وعقلًا.

ومن الأدلة التي حاجج بها أهل السنة خصومهم: (الإلزامات الباطلة لأقوال المخالف). فقد قرر أهل السنة أن المخالفين لم يتخلصوا مما ظنوه محذورًا، بل هو لازم لهم فيما فروا إليه، كلزومه فيما فروا منه، وقد يقعون فيما هو أعظم محذور، كحال الذين تأولوا نصوص العلو والاستواء والإيمان والمعاد والنبوات والقدر، وغيرها من النصوص، وما يلزم من ذلك من إبطال الشرائع والنبوات وغيرها.

ولخوض كثير من الناس في باب القدر، وخصوصًا فيما يتعلق بعلم الله السابق وخلق أفعال العباد– رأيت أنْ أُبرز تهافتَ أقوال المخالفين في القدر، وعلى رأسهم (الجبرية والقدرية)، في أبرز مسألتين في القدر؛ وهما: إثبات علم الله السابق، وخلق أفعال العباد.

مشكلة البحث:

إنّ الجهل بما يلزم من أقوال المخالفين من لوازم باطلة، يجعل النظر إلى صنيع المخالفين نظرًا قاصرًا قد

يسهل معه انسياق كثير من ضعاف الإيمان لأقوال المخالفين، ولو أدركوا ما يلزم من أقوال المخالفين من اللوازم الباطلة لَمَا تفوّهوا بها؛ لذا رأيت إبراز ما يلزم من أقوال المخالفين في علم الله السابق وخلق أفعال العباد من لوازم باطلة، تُظهر فساد مقالاتهم وبطلانها لكل من تأمل مقالتهم؛ إظهارًا لسلامة منهج أهل السنة وبُعده عن التناقض والتهافت.

أهمية البحث:

- الرد على المخالف باللوازم العقدية الباطلة فيه إبرازٌ لأحد أساليب الاحتجاج الشرعي العقلي الذي دل عليه مفهوم نصوص القرآن الكريم في إبطال حجج المخالفين.
- الاحتجاج والرد على المخالف باللوازم العقدية الباطلة المترتبة على مذهبهم، يُظهر للمخالفين فساد آرائهم وتناقضها واضطرابها.
- الرد باللوازم مسلك نافع في الرد على من أعرض عن النصوص ولم يقبل إلا العقل، فيرد عليه بنفس أسلوبه وحجته.
- تتبع اللوازم العقدية يوضح سعة علم أئمة أهل السنة بأقوال الفرق المخالفة وما يترتب على أقوالهم من اللوازم التي تبين صحة مذهب أهل السنة والجماعة وسلامة منهجهم؛ فقد كانوا رحمهم الله يعرضون في مصنفاتهم أقوال المخالفين مع بيان اللوازم الباطلة التي تؤول إليها حقيقة أقوالهم، وعرضها على خصومهم على سبيل الإلزام، كما هو صنيع أبي سعيد عثمان الدارمي في كتابه الرد على بشر المريسي، وأبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه الإيمان، وابن أبي العز في شرح الطحاوية، وشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في ردهم على عدد من الطوائف المخالفة، وغيرهم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١- إبراز اللوازم الباطلة في مقالة القدرية في علم الله السابق، وخلق أفعال العباد.

٢- إبراز اللوازم الباطلة في مقالة الجبرية في خلق أفعال العباد، والاحتجاج على المعاصي بالقدر.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

الدراسات السابقة:

توقفت في موضوع الالزام على بعض الرسائل العلمية التي ذكرت الإلزام من جانب تنظيري باعتباره أسلوبًا من أساليب الرد والمناظرة، دون الإشارة إلى تطبيقاته في أبواب الاعتقاد منها:

١- **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة**، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود (١٤١٠هـ) للباحث عثمان بن علي بن حسن، وهي مقسمة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب، تحدث الباحث في بابها الثالث في الفصل الخامس منه عن قواعد الرد على المخالف، وفيه

ذكر لازم المذهب وحالات الإلزام دون توسع أو ذكر لتطبيقاته الاعتقادية.

٢- **منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد**، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود (١٤١٧هـ) للباحث: عثمان بن علي بن حسن، والتي عرضها في مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب، تحدث في الباب الثالث في فصله الأول عن الإلزام واعتبره من قواعد المناظرة والجدل.

٣- **منهج القران الكريم في إبطال حجج المخالفين**، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى (١٤٣٠هـ) للباحث: عبد الله بن علي القرني، عبارة عن مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، أشار الباحث في الفصل الثاني منها إلى أن القرآن لم يقتصر على أسلوب الإلزام لإفحام الخصم وإلزامه بالنتيجة فحسب؛ بل يجمع إليه الإنصاف وإرشاد الناس والأخذ بأيديهم إلى الحق، فهي إشارة للإلزام في القران الكريم باعتباره أحد أساليب إبطال حجج المخالفين.

وهناك أبحاث قصيرة عرضت الإلزام في بعض مباحث الاعتقاد منها:

١- مآلات القول بخلق القرآن– دراسة عقدية معاصرة، بحث علمي منشور في مجلة التأصيل للدراسات والبحوث، للباحث: ناصر بن يحيى الحنيني، ويستعرض هذا البحث مايؤول إليه القول بخلق القرآن الكريم من انحرافات عقدية قديمًا وحديثًا.

٢- الشبهة التي قام عليها مذهب التعطيل في صفات الله تعالى (عرض ونقد)، بحث علمي، للباحث: سليمان بن مُحَمَّد الدبيخي، وقد وضع الباحث كتاب (مشكل الحديث وبيانه) لأبي بكر بن فورك باعتباره أنموذجًا لمذهب التعطيل، ورد على شبهات ابن فورك في تعطيل صفات الله تعالى، وأفرد فيه ثلاثة مطالب لدراسة اللوازم في الصفات.

٣- اللزوم في العقيدة، بحث علمي، للباحث حسن إبراهيم عبد جاسم، جامعة الفلوجة، تناول فيه معنى اللزوم في الاعتقاد وكان تركيزه على مسالتين هما: اللزوم في الأسماء والصفات الإلهية، واللزوم في قضية التكفير.

وهذا البحث الذي بين أيدينا هو اضافة علمية كسابقة، تناولت فيه ابطال أبرز شبه القدرية والجبرية في القدر، بأسلوب الالزام، وافحام الخصم لبيان المذهب الحق في باب القدر.

حدود البحث:

سيتناول البحث اللوازم الباطلة لأقوال المخالفين– القدرية والجبرية– التي ألزمهم بها أهل السنة والجماعة في باب القدر.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد:

– التعريف باللوازم.

– التعريف بالقدر.

المبحث الأول: اللوازم الباطلة لمنكري علم الله السابق.

المبحث الثاني: اللوازم الباطلة للقدرية في نفيهم خلق الله أفعال العباد، وقدرته عليها.

المبحث الثالث: اللوازم الباطلة للجبرية في نفيهم قدرة العبد على الفعل، وإضافته لله عز وجل.

المبحث الرابع: اللوازم الباطلة للقول بالكسب.

التمهيد

أولًا: التعريف باللوازم:

– اللوازم في اصطلاح أهل اللغة:

قال الفراهيدي(١):"لزم: اللّزوم: معروف، والفعل: لَزِمَ يَلْزَمُ، والفاعل: لازم، والمفعول: ملزوم، ولازَمَ لِزامًا، وقوله [تعالى]: ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴿٧٧﴾ ﴾ [الفرقان: ٧٧]"(٢).

ويقول الصاحب ابن عباد(٣): "اللزُومُ: مَصْدَرُ لَزِمَ يَلْزَمُ،... ولازَمَ لِزَامًا، والمِفْعُولُ: مَلْزُومٌ. وقَوْلُه عَز وجَلَّ: ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴿٧٧﴾ ﴾"(٤).

وقال ابن منظور(٥): "اللُّزومُ: مَعْرُوفٌ. والفِعل لَزِمَ يَلْزَمُ، وَالْفَاعِلُ لازِمٌ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ ملزومٌ، لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْمًا ولُزومًا، ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزامًا، والْتَزَمَه، وأَلْزَمَه إِيَّاه فالْتَزَمَه. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ: يَلْزَم الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه. واللِّزَامُ: الفَيْصل جِدًّا. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾؛ أَي: مَا يَصْنَعُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُهُ إِيَّاكم إِلى الإِسلام، ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴿٧٧﴾ ﴾؛ أَي: عَذَابًا لَازِمًا لَكُمْ"(٦).

وجاء في «معجم اللغة العربية المعاصرة»: لزِمَ/ لزِمَ على/ لزِمَ عن، يَلزَم، لُزومًا، فهو لازم، والمفعول مَلزوم (للمتعدِّي)، لزِم الأمرُ: ثبت ودام. لزِم الحُكمُ/ لزِمه الحُكمُ/ لزِم عليه الحكمُ: وَجَب وأصبح ضروريًّا، وألزم

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أحد الأعلام، أخذ عنه: سيبويه النحو، وكان رأسًا في لسان العرب، مات: سنة بضع وستين ومئة، ومات ولم يتمم كتاب (العين)، ولا هذبه، ولكن العلماء يغرفون من بحره. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٢٩/٧-٤٣٠.

(٢) العين، الفراهيدي (٣٧٢/٧).

(٣) الصاحب أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عباد بن العباس بن عباد، أخذ الأدب عن ابن فارس اللغوي، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء؛ توفي الصاحب ليلة الجمعة من سنة ٣٨٥ بالري. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٢٨/١، وينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب الشافعي، ٣٥٩/٣-٣٦٠.

(٤) المحيط في اللغة، الصاحب ابن عباد، (٢٩٩/٢).

(٥) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، صاحب (لسان العرب) ومن كتبه (مختار الأغاني)، و(مختصر مفردات ابن البيطار)، توفي سنة ٧١١. ينظر: الأعلام، الزركلي، ١٠٨/٧.

(٦) لسان العرب، ابن منظور، (٥٤١/١٢).

خَصْمَه: غلَبه بالحُجَّة[١].

فلفظ اللزوم بجميع تصريفاته يأتي بمعنى الثبات والدوام والوجوب والغلبة، ولزوم الشيء: ملازمته وعدم مفارقته، وإلزام الخصم: غلبته بالحجة ولزوم الحكم عليه، وهذا المعنى هو مدار هذا البحث.

اللوازم في اصطلاح أهل السنة والجماعة:

التلازم: اطراد ترابط بين شيئين بحيث إذا تأملت أحدهما تصورت الآخر[٢]، كدلالة، كدلالة الإنسان على قابل العلم، ودلالة السقف على الجدار، ومثاله في باب الاعتقاد كدلالة الحادث على واجب الوجود، ودلالة أعمال الجوارح على ما في القلب من ايمان، وعدمها على عدم ايمان القلب، يقول ابن تيمية[٣] رحمه الله: "لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب فصار الإيمان متناولا للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتف بإيمان القلب بل لابد معه من الأعمال الصالحة"[٤].

وقال: "والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن"[٥].

دلالة الالتزام مفيدة جدًّا لطالب العلم إذا تدبر معاني نصوص الشريعة، ووفقه الله تعالى لفهم التلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على دلالات كثيرة، ومسائل متنوعة.

واللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صح أن يكون لازمًا فهو حق؛ وذلك لأن كلام الله تعالى ورسوله ﷺ حقٌّ، ولازمُ الحق حقٌّ، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازمًا من كلامه وكلام رسوله ﷺ، فيكون مرادًا.

(١) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد وفريق عمل مساعد، (٢٠٠٧/٣).

(٢) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية، البوطي، ص٤٠.

(٣) ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسَّلام بن تيمية الحراني الحنبلي، كان من خيار النَّاس دينًا وعقلًا وحياء ومروءة، عني بالحديث، والكتب السِّتة، وأخذ الفقه عن والده، وأحكم أصول الفقه والفرائض والحساب، وتصدَّر للفتوى وهو دون العشرين. له مصنفات عدة منها: الرَّد على المنطقيين، والاستقامة، والتَّدمريَّة، والواسطيَّة، وغيرها، توفي سنة ٧٢٨هـ. ينظر: شذرات الذَّهب، ابن العماد، ج١٤٢/٨.

(٤) ينظر: الايمان، ابن تيمية، (١٩٨/٧).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٥٥٤/٧).

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ، فله حالات:

الحال الأولى: أن يُذكرَ اللازمُ للقائل ويلتزمَ به؛ مثل أن يقول نفاة الصفات الفعلية للمثبتين: يلزم من إثباتكم الصفات الفعلية لله عز وجل أن يكون من أفعاله ما هو حادث. فيقول المثبتون: نعم، ونحن نلتزم بذلك؛ فإن الله تعالى لم يزلْ ولا يزالُ فعالًا لما يريد، ولا نفادَ لأقواله وأفعاله؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٧﴾ [لقمان:٢٧]، وحدوث آحاد أفعال الله عز وجل لا يستلزم وجود النقص في حقه.

الحال الثانية: أن يُذكَر اللازمُ للقائل ويَمنعَ التلازمَ بينه وبين قوله؛ مثل أن يقول نفاة الصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتكم أن يكون الله تعالى مشابهًا للخلق في صفاته. فيقول المثبتون: لا يلزم ذلك؛ لأن صفاتِه مضافةٌ إليه، ولم تذكر مطلقةً، وعلى هذا فتكون مختصةً به سبحانه وتعالى، نثبتها على الوجه الذي يليق به، كما أنكم أيها النافون للصفاتِ تثبتون لله تعالى ذاتًا وتمنعون أن يكون مشابهًا للخلق في ذاته، فأيُّ فرق بين الذات والصفات؟

وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر عندكم.

الحال الثالثة: أن يكون اللازمُ مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال ألا ينسبَ إلى القائل به؛ لأنه يحتملُ أنه لو ذُكر له أن يلتزمَ به أو يمنعَ التلازم، ويحتمل أنه لو ذُكر له وتبيَّن له لازمُه وبطلانُه، أن يرجع عن قوله؛ لأن فسادَ اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن أن نحكم على الإطلاق بأنَّ لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازمًا من قوله، لزم أن يكون قولًا له؛ لأن ذلك هو الأصل، لا سيما مع قرب التلازم.

قلنا: يدفع ذلك بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه ونحو ذلك(١).

قال ابن تيمية رحمه الله: ولو كان لازم المذهب مذهبًا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات: إنه مجاز ليس بحقيقة؛ فإنّ لازم هذا القول يقتضي ألا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة(٢).

وأهدف هنا من ذكر هذه اللوازم، إلى بيان الحق وإيضاحه، وإظهار تناقض قول المخالف ومعتقده.

(١) ينظر: القواعد المثلى في أسماء الله الحسنى، العثيمين، ص١١-١٣.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، (٢٠/٢١٧).

ثانيًا: التعريف بالقدر:

– القدر في اصطلاح أهل اللغة:

قَدَرَ يَقْدُرُ [يَقْدُرُ]، والقَدِير: فَعِيلٌ مِنْهُ، وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ، وَالْمُقْتَدِرُ: مُفْتَعِلٌ مِنِ اقْتَدَرَ، وَهُوَ أَبلغ، و(قَدْرُ) الشَّيْءِ: مَبْلَغُهُ، وَقَدَرُ اللَّهِ وَ(قَدْرُهُ) بِمَعْنًى، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ أَيْ: مَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ، وَ(الْقَدْرُ) أَيْضًا: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ. وَيُقَالُ: مَا لِي عَلَيْهِ (مَقْدِرَةٌ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا؛ أَيْ: (قُدْرَةٌ)، وَ(الْقَدَرُ) وَ(الْقَدْرُ) أَيْضًا: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ، وَرَجُلٌ ذُو قُدْرَةٍ؛ أَيْ: يَسَارٍ، والقَدْرُ والقَدَرُ: الْقَضَاءُ والحُكْم، وَهُوَ مَا يُقَدِّره اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنَ الْقَضَاءِ وَيَحْكُمُ بِهِ مِنَ الأُمور؛ قَالَ[1]. اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: ١].

القدر في اصطلاح أهل السنة والجماعة:

من أسماء الله عز وجل التي يثبتها أهل السنة والجماعة: «الْقادِرُ، والمُقْتَدِر، والْقَدِيرُ»؛ فالقادِر: اسْمُ فَاعِلٍ، مِنْ: قَدَرَ يَقْدِر، والقَدِير: فَعيل مِنْهُ، وَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ. والمقْتَدِر: مُفْتَعِل، مِنَ اقْتَدَر، وَهُوَ أَبْلَغ.

وتكرر ذِكْرُ «القَدَر» فِي الحديث، وهو ما حكم الله به من الأمور وقضاه. وهو مصدر من: قَدَرَ يَقْدِر قَدَرًا. ومنه (ليلة القدر)، وسميت بذلك لعلو قدرها، وهي ليلة تقدر فيها أرزاق العباد وتقضى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: ١].

ومنه حديث الاستخارة: «فاقْدُرْه لِي ويَسِّرْه»؛ بمعنى: اقض لي هذا الأمر وهيئه ويسره[2].

والقدر في اصطلاح علماء الاعتقاد عمومًا هو: علم الله وكتابته وعموم مشيئته، وأن الله هو الخالق لكل شيء، ولا يقع في ملكه إلا ما يشاء سبحانه[3].

والأقوال في القدر، ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول أهل الجبر، الذين يجعلون الإنسان مجبرًا على أفعاله، فهو كالريش في مهب الريح، وهذا مذهب الجعد بن درهم[4]، والجهم بن صفوان[5]، وأتباعه.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة، مُحَمَّد الهروي، ٣٨/٩، وينظر: مختار الصحاح، الرازي، ص٢٤٨، وينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٧٤/٥.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٢٢/٤.

(٣) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ، ص٥٤٦.

(٤) الجعد بن درهم أول من ابتدع القول بخلق القرآن، وتعطيل الله عن صفاته، وعلى قوله ظهرت مقالة الجهمية. ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٨٦/١).

(٥) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم، قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد. ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٨٦/١).

القول الثاني: قول أهل حرية الإرادة، وأن الإنسان مستقل بأفعاله، وإرادته مستقلة عن إرادة الله ومشيئته، وهذا مذهب القدرية(١).

القول الثالث: المذهب الوسط، وهو أن للإنسان إرادةً ومشيئة تابعة لإرادة الله ومشيته، وهو وأفعاله مخلوق لله عز وجل، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة(٢).

وسيدور حديثي في هذا البحث حول اللوازم الباطلة لمقالات الجبرية والقدرية، والتي ألزمهم بها علماء أهل السنة، وأبانوا من خلالها تناقض أقوال الطائفتين في القدر وتهافتها.

المبحث الأول

اللوازم الباطلة لمنكري علم الله السابق

قد نازع في إثبات علم الله السابق فرق؛ أبرزها:

- الفلاسفة الذين أثبتوا علم الله بالكليات دون الجزئيات، ومنهم من أثبت علمه بالجزئيات بوجه كلي.
- غلاة الروافض الذين قالوا بالبداء، وذلك إن الله لا يعلم شيئًا إلا بعد حدوثه.
- غلاة القدرية: الذين يقولون: لا قدر، والأمرُ أُنُف(٣).

ويلزم من إنكار علم الله السابق لوازم باطلة؛ من أبرزها:

اللازم الأول: مخالفة العقول والفطر:

إثبات علم الله ضرورةٌ عقلية لا يمكن جحدها، والدلائل العقلية والكونية- مثل: دليل الخلق والإيجاد والإبداع والإتقان- دلت على إثبات العلم له، ويستحيل أن يكون خلقه للكون وإيجادُه الأشياءَ صدر عن جهل، فإيجاده الأشياء كان بإرادته، والإرادة تستلزم تصوُّرَ المراد قطعًا، وتصور المراد هو العلم، فكان الإيجاد مستلزمًا للإرادة، والإرادةُ مستلزمةً للعلم؛ فالإيجاد مستلزمٌ للعلم.

كما أن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان والإبداع ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم(٤).

---

(١) القدرية: هم مجوس هذه الأمة، وهم الذين خاصموا الله في القدر، ونفوا العلم والقدرة عن الله، ومن ذلك قدرة الله على خلق أفعال العباد، وذهب غلاتهم إلى القول بنفي علم الله السابق، وأنه لا قدر وأن الأمر أنف، وأول من دعا لهذا المذهب: معبد الجهني، وتبعه غيلان الدمشقي، ثم أخذت المعتزلة بهذا المذهب وتمثلته.

(٢) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، المحمود، (ج٣/١٣٠٨).

(٣) الأمر الأنف هو: المستأنف الذي لم يسبق حدوثه قدر ولا علم من الله، تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا كبيرا.

(٤) ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، (ص٦٠).

اللازم الثاني: إنكار الربوبية والرسالات والمعاد:

وهذا إنكار لما اتفقت عليه الشرائع من الأصول الاعتقادية التي هي أصل الإيمان ولبُّه، فخلق الله وإيجاده المخلوقات – والذي هو من لوازم ربوبيته– يستحيل مع نفي علم الله، وآياتُ الله عز وجل برهنت هذا المعنى؛ يقول الله عز وجل: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ [الملك: ١٤]، فمن خلقَ الخلقَ وأتقنه وأحسنه، كيف لا يعلمه؟! ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ [الملك: ١٤]، الذي لَطُف علمُه وخبرُه، حتى أدرك السرائر والضمائر والخبايا، والغيوب والخفايا، وهو اللطيف الذي يَلطُف بعبده ووليه، فيسوق إليه البر والإحسان من حيث لا يشعر، ويعصمه من الشر، من حيث لا يحتسب، ويرقيه إلى أعلى المراتب، بأسباب لا تكون منه على بالٍ، حتى إنه يذيقه المكاره؛ ليتوصَّل بها إلى المحابّ العظيمة، والمقاماتِ الجليلة[1]، كل ذلك لا يمكن مع إنكار العلم لله عز وجل؛ إذ هذه العناية الإلهية الشاملة لا تكون إلا عن حكمة وعلم.

كما يلزم منكري علمِه السابق إنكارُ النبوات والمعاد، وقد أشار إلى ذلك الإمام الدارمي[2] في رده على الجهمية[3]، فقال: (وصاحب هذا المذهب يخرجه مذهبه إلى الزندقة حتى ينكر يوم الحساب؛ لأن الذي لا يقر بالعلم السابق بالأشياء قبل كونها، يلزمه في مذهبه ألا يؤمن بيوم الحساب، ولا بقيام الساعة والبعث والثواب والعقاب، فإذا كان الله عز وجل– بزعمهم– لا يعلم بالشيء إلا بعد كونه، يرد عليهم سؤال: كيف عَلِم في مذهبهم بقيام الساعة والبعث؟! ولم تقم الساعة ولا تقوم إلا بعد فناء الخلق وارتفاع الدنيا؟

فإن أقروا لله بعلم الساعة، لزمهم أن يقروا له بعلم كل شيء دونها، وإن أنكروا علم الله عز وجل بما دونها لزمهم الإنكار بها وبقيامها، وإنكار البعث والحساب؛ لأن علمه بالساعة كعلمه بالخلق وأعمالهم

---

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن، السعدي، (ص٨٧٦).

(٢) الدَّارمي هو: الحافظ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي(ت٢٨٠)، ولد قبل المائتين بيسير، وطاف الأقاليم في طلب العلم، وكان جذعا في أعين المبتدعة، له العديد من المصنفات منها: (الرَّد على الجهميَّة، الرَّد على بشر المريسي)، ينظر: سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبي، ج٣٢٢/٢٥.

(٣) الجهمية هم: أصحاب جهم بن صفوان، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية. وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء؛ منها قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقضي تشبيهًا، فنفي كونه حيًّا عالمًا، وأثبت كونه: قادرًا، فاعلًا، خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق. ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٨٦/١).

سواء، لا يزيد ولا ينقص، فمن لم يؤمن بأحدهما لزمه ألا يؤمن بالآخر)[1].

اللازم الثالث: إنكار الألوهية لرب العالمين:

وهذا من أقبح الإلزامات التي تلزم منكري علم الله السابق؛ ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: الجامع لصفات الكمال، ثم كشف المراد من ذلك وحققه بقوله: ﴿ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا معبودَ يستحقُّ العبادة غيره، ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَىۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [طه: ٩٨]؛ أي: أحاط علمُه بكل شيء، فكان على كل شيء قديرًا، وكلُّ شيء إليه فقيرًا، وهو غني عن كل شيء، وجوده يباين وجود غيره، وذاته تباين ذات غيره، وصفاته تباين صفات غيره، وقبل ذلك بينتِ الآيات صفات العجل الذي عبدوه، وأنه لا يصلح للإلهية بوجه، وذلك أن الله نفى عنه العلم فقال: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾، ونفى عنه القدرة بقوله: ﴿وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا﴾ [طه: ٨٩]؛ فنفيُ العلم والقدرة نفيٌ لاستحقاق الإلهية[2].

المبحث الثاني

اللوازم الباطلة للقدرية في نفيهم خلق الله أفعال العباد، وقدرته عليها

استقر قول المعتزلة القدرية النفاة في القدر، على إثبات العلم والكتابة المتقدمة على أفعال العباد، لكنهم أجمعوا على أن الله غير خالق أفعال العباد؛ قالت القدرية: "نحن نفعل ما لا يريد الله تعالى، ونقدر على ما لا يقدر"[3]، وقد حرفت المعتزلة معنى القدرة في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، بكونه قادرًا على كل ما هو مقدور له، وأما أفعال العباد فلا يقدر عليها عنده[4]، ولهذه المقولات إلزامات باطلة وشنيعة؛ ومن أبرزها:

اللازم الأول: الإنكار والتكذيب للقدرة الإلهية:

فمن لم يقل بقول السلف في القدر وخلق أفعال العباد، فإنه لا يثبت لله قدرة ولا يثبته قادرًا، فالجهمية ومن اتبعهم والمعتزلة والقدرية المجبرة والنافية: حقيقة قولهم: إنه ليس قادرًا، وليس له الملك، فمن

(١) ينظر: الرد على الجهمية، الدرامي، تحقيق: البدر، (ص١٣٠).

(٢) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، دار الكتاب، (ج١٢/٣٣٨).

(٣) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، (ص١٣٨).

(٤) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، (ج١/١١٧).

لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكًا[١].

فإثبات الملك لله عز وجل، يلزم منه إثبات القدرة، وإثبات القدرة لله عز وجل يلزم منه إثبات الخلق والتدبير والإحكام والإتقان.

"وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير"[٢].

فالله هو خالق أفعال العباد، الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها منه، ووفقه للعمل ثم أثابه عليه، ووفقه للدعاء ثم أجابه؛ فما يؤثر فيه شيء من المخلوقات، بل هو سبحانه الذي جعل ما يفعله سببًا لما يفعله. وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يكون شيء إلا بمشيئته، وهو خالق أفعال العباد كما هو خالق سائر المخلوقات[٣].

اللازم الثاني: أن يكون في ملكه ما لا يشاء، وأن يشاء ما لا يكون:

إن زعموا أنه قد كان في سلطانه عز وجل الكفر والعصيان، وهو لا يريده، وهو سبحانه يريد من عباده الإيمان والطاعة، فلم يؤمنوا ولم يطيعوا، فقد وجب على قولهم أن أكثر ما شاء الله أن يكون لم يكن، وأكثر ما شاء الله ألا يكون كان؛ لأن الكفر والعصيان الذي كان وهو لا يشاؤه عندهم، أكثر من الإيمان والطاعة الذي كان يشاؤه، وأكثر ما شاء الله أن يكون لم يكن، وهذا جحدٌ لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لا يشاء لا يكون[٤].

ويلزمهم من قولهم هذا: أن كثيرًا مما شاء أن يكون إبليس كان؛ لأن الكفر أكثر من الإيمان، وأكثر ما كان هو شاءه، فقد جعلوا مشيئة إبليس أنفذ من مشيئة رب العالمين جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره[٥].

فليس هناك أضل سبيلًا وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئةُ الكافر مشيئةَ الله![٦].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، (٨/٣٠).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، (ج١/١١٧).

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، (ج١/٣٠٢)، وينظر: مجموع الفتاوى، (ج١٤/٣٨٢).

(٤) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، (ص١٦٣).

(٥) ينظر: المرجع السابق، (ص١٦٤).

(٦) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، (ج١/١٣٣).

اللازم الثالث: وصف الله بالضعف والعجز والتقصير عن بلوغ ما يريده.

فلو فعل العباد ما لا يريد وما يكرهه، لكانوا أكرهوه، وهذه صفة القهر يتنزه عنها الله عز وجل، والله تعالى يقول في وصف ذاته: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٦]، فهو القادر على فعل ما يريد، ومنع ما لا يريد، فمن زعم أن الله تعالى فعل ما لا يريد، وأراد أن يكون من فعله ما لا يكون، لزمه أن يكون قد وقع ذلك والله ساهٍ غافل عنه، أو أن الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده قد لحقه- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا- فكذلك من زعم أنه يكون في سلطان الله تعالى ما لا يريده من عبيده؛ لزمه أحد أمرين:

- إما أن يزعم أن ذلك كان عن سهو وغفلة.
- أو أن يزعم أن الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده لحقه(١).

وكون الله خالقًا لكلّ شيء، وقادرًا على كل شيء، أكملُ من كونه خالقًا للبعض وقادرًا على البعض، وهذا ما أقرته القدرية في نفيهم لخلقه أفعال العباد، فلا يجعلون الله خالقًا لكل شيء، ولا قادرًا على كل شيء؛ تعالى الله عن ذلك، وهو سبحانه وتعالى يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، وهؤلاء ينظرون في العالم ولا يعلمون أن الله على كل شيء قدير، ولا أن الله قد أحاط بكل شيء علمًا، فيسلبونه هذه الكمالات(٢).

اللازم الرابع: قياس أفعال الرب العظيم، على أفعال المخلوق الضعيف:

فالقدريةُ "ممثلة الأفعال، وضربوا لله الأمثال، ولم يجعلوا له المثل الأعلى، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم، بقياسه على العباد، وإثبات الحكم في الأصل بالرأي، وقالوا عن هذا: إذا أمر الله العبد فلم ييسر له هذا الأمر، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة، كان ظالِمًا له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالًّا، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا، وقالوا من هذا: إذا أمر الله اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بالإعانة على فعل المأمور، كان ظالِمًا للآخر، إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان جعلوا تركَه لها ظلمًا. وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعلُه مقدرًا ظلمٌ له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سببُ استحقاق ذلك، ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة"(٣).

ففعل الرب عز وجل لا يقاس بأفعال العباد، ونظرًا لهذا القياس الباطل عندهم أنكروا خلق الله عز

(١) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، (١٦٧-١٦٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، (١٢٦/٦).

(٣) ينظر: المرجع السابق، (١٣٨/١٨).

وجل أفعال العباد، ونفوا قدرته على هداية الضال، وإضلال المهتدي، وهذا ما ذهب إليه المعتزلة ونحوهم من القدرية، وهذا المذهب مخالف لما نص عليه الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة.

اللازم الخامس: مشابهة مقالة المجوس في الرب عز وجل:

وردت أحاديث وآثار كثيرة في أن القدرية هم مجوس هذه الأمة، وذلك أن مذهب القدرية في خلق أفعال العباد مشابهٌ لمقالة المجوس في الإله؛ لأن "المجوس زعمت أن الله لم يخلق شيئًا من الهوام والقذر، ولم يخلق شيئًا يضر، وإنما يخلق المنافع وكل شيء حسن، وإنما القدر هو الشر، والشر كله خلقُ إبليسَ وفعلُه، والقدرية زعمت: أن الله لم يخلق الشر ولم نُبْتَلَ به، وإبليس رأس الشر كله، وهو مقر بأن الله خالقه، وقالوا: إن الله أراد من العباد أمرًا لم يكن- الإيمان والطاعة- وأخرجوه عن ملكه وقدرته، وأراد إبليس من العباد أمرًا- الكفر والضلال- وكان، فإبليس عندهم أقوى وأعز؛ فهذا القول من الكذب والافتراء على الله، فالله يبتلي ويعذب على ما ابتلى، وهو غير ظالم، لا يسأل عما يفعل، وهو فعال لما يريد، ولكنهم أعداء الله، ظنوا ظنًّا فحققوا ظنهم عند أنفسهم وقالوا: نحن العاملون والمثابون والمعذبون بأعمالنا، ليس لأحد علينا منة"(١).

وإنما جُعل القدريةُ مجوسَ هذه الأمة لمضاهاة مذهبهم مذهبَ المجوس في قولهم بالأصلين: النور والظلمة؛ حيث يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل، والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلّا بمشيئته. وخلقه الشر شرًّا لحكمة أرادها، كخلقه الخير خيرًا، فالأمران معًا يضافان إليه خلقًا وإيجادًا وإلى الفاعلين لهما من عباده فعلًا واكتسابًا(٢).

اللازم السادس: إثبات شركاء مع الله في الخلق:

من المناظرات الواردة في إلزام أحد القدرية حين قال: إني أقدر على أن أصلي وأصوم وأحج وأعتمر، فقيل له: "أرأيت الذي تقدر عليه، أشيء تملكه مع الله أم شيء تملكه من دونه؟ فأرتج على الرجل، فقيل له: ما لك لا تتكلم، أما لئن زعمت أن ذلك شيء تملكه مع الله عز وجل، فقد جعلت مع الله مالكًا وشريكًا، ولئن كان شيئًا تملكه من دون الله، لقد جعلت من دون الله مالكًا، قال الرجل: قد كان هذا من رأيي وأنا أتوب إلى الله عز وجل منه توبةً نصوحًا لا أرجع إليه أبدًا"(٣).

فالأفعال إن كانت مقدورة للعبد وحده، فهذا إخراج لبعض المقدورات عن قدرة الرب تعالى، فلا يكون على كل شيء قديرًا، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادرًا على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي، (٧٦٨/٤).

(٢) ينظر: معالم السنن، الخطابي، (٣١٧/٤).

(٣) الإبانة الكبرى، ابن بطة، (١٤٠/٤).

تعالى الله عن ذلك، وهذا هو الذي فارقت به القدريةُ التوحيدَ، وضاهت به المجوسَ؛ وإن كانت الأفعال مقدورة للرب والعبد لزمت الشركةُ ووقوعُ مفعولٍ بين فاعلين، ومقدورٍ بين قادرين، وأثرٍ بين مؤثرين؛ فهذا هو الشِّرك بعينه(١).

اللازم السابع: الوقوع في الظلم والجور:

يلزم القدريةَ في قولهم بعدم قدرة الله على خلق أفعال العباد فرارًا من وصفه بالظلم، الوقوعُ فيما فروا منه ووصفُه بالظلم والجور؛ وهذا من عدة أمور:

الأول: نسبة الظلم لله في إقرارهم بخلق الله للأرواح الشريرة.

الثاني: جعلوا العباد خالقين أفعالهم، وهذا إشراك مع الله في الربوبية والخلق، وهذا من الظلم.

الثالث: أن حقيقة قولهم نفيٌ للعدل عن الله تعالى، فلا يعرف الناس من يسمى ظالِمًا ولم يقم به الفعل الذي به صار ظالِمًا، بل لا يعرفون ظالِمًا إلا من قام به الفعلُ الذي فعله بنفسه، وبه صار ظالِمًا؛ وإن كان فعله متعلقًا بغيره وله مفعول منفصل عنه. لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك، فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه: مَن فعَل الظلمَ، وعنيتم بذلك من فعله في غيره. فهذا إفساد للشرع والعقل واللغة، وهذا من أعظم البهتان(٢).

المبحث الثالث

اللوازم الباطلة للجبرية في نفيهم قدرة العبد على الفعل، وإضافته لله عز وجل

من المعلوم أن كلا الطائفتين الجبرية والقدرية، ضلت في باب القدر؛ بسبب عدم فهمها الصحيح لنصوص الكتاب والسنة، وأخذها ببعض الأدلة وترك ما عداها.

فحقيقة الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى(٣)، وأهل الجبر: هم الذين ينفون عن العبد القدرة على الفعل؛ فالعبد عندهم مجبر على أفعاله، وليس له اختيار ولا مشيئة، ولا يسمونه فاعلًا إلا على جهة المجاز، حتى توصل بذلك قوم إلى إسقاط الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأنكر من أنكر منهم ما جعله الله تعالى من الأسباب حتى خرجوا عن الشرع والعقل، وقالوا: إن الله يحدث الشبع والريَّ عند وجود الأكل والشرب لا بهما، وكذلك يحدث النبات عند نزول المطر لا به، ونحو ذلك؛ وهذا خلاف ما جاء به الكتاب والسنة(٤).

ويستدلون على ذلك بكثير من النصوص التي يزعمون أنها تدل على مذهبهم؛ منها:

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، (ص١٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى، (١٥٣/١٨).

(٣) ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني، (٨٥/١).

(٤) ينظر: الإبانة الكبرى، ابن بطة، (١٦٤/٣)، وينظر: بغية المرتاد، ابن تيمية، (ص: ٢٦١).

قوله تعالى: ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩ ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤].

فأمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. قال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلًا في القرآن ولا في السنة(١).

وقد ألزمهم أهلُ السنة والجماعة بلوازمَ باطلةٍ على مقولتهم في الجبر؛ ومن تلك اللوازم:

اللازم الأول: إبطال الشرائع، والأمر والنهي، والثواب والعقاب، وتعطيل الأسباب الدينية والدنيوية:

قول الجبرية في نفي حقيقة الفعل عن العبد، يلزم منه عقلًا إبطال الشرائع والتكاليف والثواب والعقاب، وقد أورد ابن القيم رحمه الله مناظرة جرت بين جبري وسني؛ وفيها:

"قال الجبري: القول بالجبر لازم لصحة التوحيد، ولا يستقيم التوحيد إلا به؛ لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلًا للحوادث مع الله، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه إلا القول بالجبر.

قال السني: بل القول بالجبر منافٍ للتوحيد، ومع منافاته للتوحيد فهو منافٍ للشرائع، ودعوة الرسل والثواب والعقاب، فلو صح الجبر لبطلت الشرائع، وبطل الأمر والنهي، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثواب والعقاب"(٢).

فمن نفى فعل العبد جملةً فقد عطل الشرائع والأمر والنهي، فإن الأمر والنهي يتعلقان بالفعل المأمور به، فنفي الجبرية لفعل العبد رفع لمتعلق الأمر والنهي، وإبطال للأمر والنهي، فالأمر يستلزم آمرًا ومأمورًا به، فلا يصح شرعًا وعقلًا أمرُ الآمرِ بفعلِ نفسِه، ونهيه عن نفسِه؛ لأن ذلك يبطل التكاليف جملة، فالتكليف لا يعقل معناه إلا إذا كان المكلف قد كلف بفعله المقدور له التابع لإرادته ومشيئته، فحقيقة قول الجبرية أن العبد مكلف بفعل الله حقيقة، ولا يدخل الفعل تحت قدرة العبد، والعبد غير متمكن من الإتيان به، ولا هو واقع بإرادته ومشيئته، وهذا إبطال للتكليف وللشرائع والرسالة جملة، فليتأمل المنصف الفطن صحة هذا الإلزام فلن يجد عنه محيدًا(٣).

كما يلزم أيضًا على قول الجبرية: تعطيل الأسباب الدينية والدنيوية، التي جاء الشرع بها، وذلك: أن الله تعالى جعل الأسباب موصلة إلى مسبباتها؛ وأمر العباد بسلوك كل سبب نافع لهم في دينهم ودنياهم"(٤).

(١) ينظر: رسالة في أصول الدين، ابن تيمية، (ص:٣٥)، وانظر درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (٦٧/١).

(٢) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، (ص:١٣٩).

(٣) ينظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، (٢/ ٩٤).

(٤) ينظر: الدرة البهية، بن سعدي، (ص:٢٤- ٢٦).

اللازم الثاني: إسقاط الحدود الشرعية عن مستحقيها، ورفع اللوم عن كل معتدٍ وظالم:

يلزم على قول الجبرية بنفي العبد القدرة على الفعل: إسقاط الحدود عن جميع أهل الجرائم؛ إذ كيف يعاقبون وتقام عليهم الحدود، وهم غير قادرين، بل مجبرون؟! فهذا القول الباطل مخالف لجميع أصول الدين وفروعه(١).

فليس من المقبول عقلًا محاسبة شخص مجبر أو مكره على فعله! والله منزه عن ذلك سبحانه وتعالى.

وقد ألزمهم ابن تيمية عدة لوازم في ذلك؛ فقال:

فيلزمُك الإعراضُ عن كلِّ ظالمٍ ... على الناس في نفسٍ ومالٍ وحرمةِ
فلا تغضبنْ يومًا على سافكٍ دمًا ... ولا سارقٍ مالًا لصاحبِ فاقةِ
ولا شاتمٍ عِرْضًا مصونًا وإن علا ... ولا ناكحٍ فرجًا على وجهِ غيّةِ
ولا قاطعٍ للناسِ نهجَ سبيلِهم ... ولا مفسدٍ في الأرض من كلِّ وجهةِ
ولا شاهدٍ بالزور إفكًا وفريةً ... ولا قاذفٍ للمحصنات بزِنْيَةِ
ولا مهلكٍ للحرثِ والنسلِ عامدًا ... ولا حاكمٍ للعالمين برشوةِ
وكُفَّ لسانَ اللومِ عن كلِّ مفسدٍ ... ولا تأخذنْ ذا جرمةٍ بعقوبةِ(٢)

فلو فرض أنك- أيها المعتذر بالقدر على المعاصي- رفعت اللوم عن العاملين لمعاصي الله، المتجرئين على محارمه: فهل يمكنك طرد ذلك، وترك عقوبات المعتدين، وترك الحدود عن أهل الجرائم، بحيث لا يضمن القاتل نفسًا، ولا الغاصبُ والمتلف مالًا، ولا ينصف الحكامُ بين رعاياهم إذا قالوا وادعوا أنهم معذورون بالقدر؟!

وهل في عقل أحد أو فطرته، قبول قول الواحد من هؤلاء المجرمين: ما وجه حيلتي، وأنا معذور؟ فإني وإن خالفت الشرع فقد وافقت القدر؟!

وهل هذا إلا تلاعب محض، وتهكم صرف؟!(٣).

اللازم الثالث: الطعن في عدل الرب ونزاهته عن الظلم:

لو كان العبد لا اختيار له فيما يفعله، سيظهر لنا عدة تساؤلات؛ منها:

- لماذا ينسب الفعل للعبد؟
- ولماذا يعاقب الله الأشقياء من عباده عقابًا على ما لا صنع لهم فيه؟

---

(١) الدرة البهية، ابن سعدي، (ص:٢٤- ٢٦).

(٢) القصيدة التائية في القدر، ابن تيمية، (ص:١٥١).

(٣) الدرة البهية، ابن سعدي، (ص:٥٦)

وهذا هو الظلم الصراح الذي تكرر التنزيه عنه عند ذكر عقوبات الدنيا والآخرة؛ قال تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ولهذا كان من لوازم القول بالجبر: الطعن في عدل الرب ونزاهته عن الظلم(١)؛ يقول ابن القيم: "الجبر لا يجامع العدل، ولا يجامع الشرع والتوحيد"(٢).

فالقول بالجبر يلزم منه نسبة الظلم الصراح لله تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

فالله عز وجل هو الخالق أفعال العباد، لكنه جعل لعباده القدرة والمشيئة في اختيار الفعل، وهذا هو القول الذي يتوافق مع العقل، أما نسبة فعل العبد لله عز وجل ونفي قدرة العبد عن الفعل، فهذا ما لا يقبله العقل ويبطله الشرع.

اللازم الرابع: الخلط بين الفعل الاختياري والفعل الجبري للإنسان؛ نتيجة نفيه للفاعلية والاختيار البشريين:

ويلزم من هذا إمكان إنزال العقوبة بالإنسان لقبح منظره ولونه وطوله ووزنه، وما يصيبه من الأمراض والنكبات جبرًا، لإمكانِ أن يعاقب على جريمة اقترفها؛ لأن نسبة هذين الفعلين عند الجبرية على حد سواء من حيث انتفاء القدرة والاختيار(٣).

اللازم الخامس: مخالفة الفطر والعقول السليمة:

"ومن ظن أن الإيمان بالقدر أن الله خالق أفعال العباد كما يظنه المباحية المشركية الذين يقرون بالقدر دون الأمر، والقدرية المجوسية الذين يقرون بالأمر دون القدر، أو ظن أن التكليف مع ذلك غير معقول ولكن الشارع أطيع فيه لمحض المشيئة الإلهية، وأن الله يفعل، وجعل ذلك حجة له في الأفعال لم يتضمن أسبابًا مناسبة للأمر والنهي، بل أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح والمحاسن والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد، وأنكر أن تكون الأفعال على وجوهٍ لأجلها كانت حسنةً مأمورًا بها، وكانت سيئةً منهيًّا عنها، احتجاجًا على ذلك بالقدر، وأنه مع كون الرب هو الخالق يمتنع هذا كله-: فهو مخطئ ضالّ يُعلَم فسادُ قوله بالضرورة، وبما اتفق عليه العقلاء، مع دلالة الكتاب والسنة والإجماع على فساد قوله"(٤).

ونتيجةً لمقالة الجبرية المخالفة للعقل والنص، كثُر الاحتجاجُ على المعاصي بالقدر، ويحسُن هنا إبراز اللوازم الباطلة التي تلزم المحتجين على المعاصي بالقدر:

(١) ينظر: دلالة المثلات على القدر، عيسى السعدي، (ص:٥٥).

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، (ص:٢٤٠).

(٣) ينظر: القضاء والقدر في الإسلام، فاروق الدسوقي، (١٤٢/٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٩).

اللوازم الباطلة لأقوال المحتجين على المعاصي بالقدر:

إن الاحتجاج بالقدر باطل باتفاق أهل الملل وذوي العقول، وإنما يحتج به على القبائح والمظالم من هو متناقض القول متبع لهواه، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري؛ أيَّ مذهبٍ وافق هواك تمذهبتَ به.

ولو كان القدر حجة لفاعل المعاصي والفواحش والمظالم، فمن غير المعقول أن يلام أحد على ذلك أو يعاقب، فكان للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله ما يشتهيه من المظالم والقبائح، ويحتج بأن ذلك مقدَّر عليه(١). ويلزم من ذلك أمران:

١-التفريق بين المتماثلات:

يلزم على من اعتذر عن مخالفته ومعاصيه بالقدر أن يعذر من ذمه ومن ظلمه، فمن المعلوم في فطرة كل عاقل: أن من ذمك ذممتَه، ومن عابك عِبتَه، ومن ظلمك في نفسك أو مالك، عاملتَه معاملة الظالم. فكيف تعذر نفسك إذا عصيت الله، ولا تعذرهم إذا ذموك أو ظلموك؟! بل تبغضهم وتذمهم، وتقابلهم على ظلمهم بما تقدر عليه؟! فهذا من التناقض والتفريق بين المتماثلات(٢).

٢- الإمساك عن القاتل والزاني والسارق، والاعتذار عن كل ظالم وكاذب:

يلزم المحتجين على المعاصي بالقدر: أن يعرضوا عن كل ظالم للناس، فلا يغضبوا على من سفك الدماء ومن أخذ الأموال، ولا من شتم الأعراض، ولا على الزناة وقطاع الطرق والمفسدين في الأرض، وغيرهم. بل يجب عندهم كف اللسان عن كل مفسد معتدٍ على الخلق، بل عليهم أن يسهلوا سبيل الكاذبين على ربهم، ويعتذروا عنهم، وإن سعوا في إضلال الناس، بل ويجادلوا عن أئمة الكفر، كفرعون وقارون وهامان، وكل مشرك وكافر، كعاد وثمود، وما أشبههم من الكفار المعاندين.

وعلى قول هؤلاء، عليك أن تخاصم جميع الرسل والأنبياء، حيث جاهدوا الناس على الإيمان، وعاقبوا أهل الجرائم؛ لأن الخلق كلهم في جميع حركاتهم وسكناتهم، ولفظاتهم ولحظاتهم: تحت أقدار الله.

وهذا القول الفظيع الذي يفضي إلى هذه المكابرات، والمجاهرة بتكذيب الله ورسله وكتبه، حسبُ الناظرِ لهذا القول: أن يتصور هذه اللوازمَ التي هي غاية المشاقة لله ولرسله، وفيها فساد الدين والدنيا والآخرة(٣).

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، (٢٣/٣).

(٢) ينظر: الدرة البهية، ابن سعدي، (ص:٥١).

(٣) ينظر: الدرة البهية، ابن سعدي، (ص:٥٥).

المبحث الرابع

اللوازم الباطلة للقول بالكسب

وبعد الحديث عن الجبر، يحسن بنا في هذا المبحث أن نتحدث عن الكسب الذي قد يُدرج عند بعض أهل العلم ضمن باب الجبر، وذلك أن المتأمل في القول بالكسب، يجد أن الكسب يؤول في حقيقته إلى القول بالجبر لذا أدرجت هذا المبحث اليسير لبيان ما يلزم القائلين بالكسب من لوازم باطلة، ليتأمل كل ذي عقل تلك المقالة الغامضة وما فيها من التناقض.

والمراد بالكسب: «أنّ قدرة الله تعالى مستقلة بإيجاد ذوات أفعال العباد التي لا توصف بحسن ولا قبح، ولا يُستَحَقّ عليها ثوابٌ ولا عقابٌ، وقدرةُ العبد مستقلة بصفات تلك الأفعال التي توجب وصفها بالحسن والقبح، ويُستَحَق عليها الثوابُ والعقاب.

مثال ذلك: أنّ أصل الحركة عندهم من الله، وأمّا كون تلك الحركة متّصفةً بصفة مخصوصة؛ مثلِ كونها صلاةً أو زنًا- فذلك أثرُ قدرة العبد»[1].

يقول القائلون بالكسبِ: إن أفعال العباد ليست من أفعالهم، بل هي من خلق الله وكسب العبد، فلا تنسب الأفعال للعبادِ، ولزم من هذا القولِ لوازمُ باطلةٌ ألزمهم بها أهل السنة والجماعة؛ من أبرزها ما يلي:

اللازم الأول: وجود أفعال لا فاعل لها:

ألزم ابنُ القيم رحمه الله القائلين بالكسبِ بهذا اللازم، فقال في الرد عليهم:

من قال: إن البارئ أحدث كسبَ الإنسان، يلزمه محدَثٌ لا لمحدِثٍ في الحقيقة، ومفعولٌ لا لفاعلٍ في الحقيقة، ووجه هذا الإلزامِ: أنه يزعمُ أن الإنسان غيرُ فاعل لفعلِه، وفعلَه مفعولٌ، وليس هو فعلًا لله، ولا فعلًا للعبدِ، فلزمه مفعولٌ من غيرِ فاعلٍ، ولعمرُ اللهِ إنّ هذا الإلزام لازم للجبرية، فإن عندهم: الإنسان ليس بفاعلٍ حقيقةً، والفاعلُ هو الله، وأفعالُ الإنسانِ قائمةٌ لم تقم باللهِ، فإذا لم يكن الإنسانُ فاعلَها مع قيامها به، فكيف يكونُ الله سبحانه هو فاعلَها، ولو كان فاعلَها لعادتْ أحكامُها عليه، واشتقت له منها أسماء؛ وذلك مستحيلٌ على الله، فيلزمُك أن تقولَ بوجودِ أفعالٍ لا فاعلَ لها؛ لأنّ العبدَ ليس بفاعلٍ عندك، ولو كان الربُّ فاعلًا لها لاشتُقّتْ له منها أسماءٌ وعاد حكمُها عليه[2].

اللازم الثاني: عدم التفريق بين القادر والعاجز:

فالكسبُ الذي أثبته الأشعريُّ[3] غيرُ معقولٍ، ويلزم ألا يكونَ فرقٌ بين القادر والعاجز، وإن أثبت

(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ، ابن الوزير، (٢/٣٥٩).

(٢) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، (ص:١٣٠-١٣١).

(٣) الأشعريَّة: فرقة كلاميَّة، تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة، وخط له مسلكًا على طريقة عبدالله بن سعيد ابن

قدرةً وقال: إنها مقترنة بالكسب، قيل له: لم تثبت فرقًا معقولًا بين ما أثبتّه من الكسب، ونفيتَه من الفعل، ولا بين القادر والعاجز؛ إذ مجردُ الاقتران لا اختصاصَ له بالقدرة، فإن قدرة العبد تقارن حياته وعلمه وإرادته وغير ذلك من صفاته، فإذا لم يكن للقدرة تأثير إلا مجرد الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها(١).

اللازم الثالث: عدم التفريق بين الكسب والفعل بفرق محقّق، كما يلزم من مقارنة القدرة الحادثة للفعل القول بجواز تكليف العاجز.

اللازم الرابع: من مآلات قولهم بالكسب ولوازمه: أن ما يقع من العبد من ظلم وكذب هو فعل لله، وفي هذا القول وصف لله عز وجل بالظلم والكذب؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الخاتمة

وفي نهاية المطاف، وبعد البحث والدِّراسة لعدد من اللوازم الباطلة على أقوال المخالفين في القدر، هذه أبرز ما توصَّلت إليه من النَّتائج:

١- دقة سلف الأمة رحمهم الله في تأصيل مسائل القدر وتقعيدها، وإيضاحها وتجليتها، وسلامة منهجهم من التناقض والاضطراب.

٢- اللازم إن كان من قول أحد سوى الله ورسوله لا يخرج عن أحوال ثلاثة: إما أن يذكر ويلتزمه القائل، وإما أن يذكر ويمنع القائل التلازم بينه وبين قوله، وإما أن يكون مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزامٍ ولا منع.

٣- لا يمكن الحكم على الإطلاق بأن لازم القول قول.

٤- من أشنع اللوازم لأقوال المخالفين في القدر ما يلي:

- التنقص من الذات الإلهية، ووصف الله عز وجل بما لا يليق به.
- مخالفة الشرائع والعقول والفطر السليمة.
- مضاهاة أقوال الكفار والمشركين.

وفي الختام، أوصي طلبة العلم بالبحث والدراسة في موضوعات الاعتقاد التي كثر فيها الخلط والتناقض، ومناقشتها بالردود والأساليب العقلية الداحضة، كأسلوب الإلزام، وبيان المآلات الباطلة لقول المخالف، وقلب دليل المخالف ليكون دليلا عليه لا له، وهذه من أبرز الأساليب لدحض الشبهات الاعتقادية وإبطالها.

هذا؛ وأسأل الله أن أكون قد وُفقت للصَّواب؛ وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله من ذلك. وصلى الله وسلم على نبيّنا مُحَمَّد عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

كلاب، ثم عاد لمنهج أهل السُّنَّة في إثبات الصِّفات لكن ليس رجوعًا كليًا، وأمَّا أتباعه، فضلوا على طريقة ابن كلاب، ومن أبرز خلافاتهم العقديَّة: إثبات الأسماء وسبع صفات وإنكار وتأويل ما عداها، وفي الإيمان هم بين المرجئة والجهمية، وقولهم في الكسب في باب القدر، والكلام النَّفسي، ينظر: الملل والنِّحل، الشَّهرستاني، ج١/٩٤.

(١) رفع الشبهة والغرر عمن يحتجّ على فعل المعاصي بالقدر، المقدسي، (ص:٣٩).

قائمة المصادر والمراجع

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيد الله بن مُحَمَّد بن بطه العكبري، تحقيق: رضا معطي، (دار الراية للنشر والتوزيع- الرياض).

الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: فوقية حسين، (ط١/١٣٩٧، دار الأنصار- القاهرة).

الأعلام، خير الدين محمود بن مُحَمَّد الزركلي، (ط٥/دار العلم للملايين).

بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: موسى الدويش، (ط٣/ ١٤١٥هـ، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة).

تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، (ط٢/١٤١٩هـ، المكتب الإسلامي- مؤسسة الإشراق).

تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد الهروي، تحقيق: مُحَمَّد عوض، (ط١/٢٠٠١م، دار إحياء التراث، بيروت).

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، (ط١/١٤٢٠، مؤسسة الرسالة).

درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مُحَمَّد رشاد سالم، (ط٢/١٤١١هـ، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود).

الدرة البهية في شرح القصيدة التائية، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، (ط١/١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف).

دلالة المثلات على القدر(بحث)، عيسى بن عبد الله السعدي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٩، ع ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ.

الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، (ط٢/١٤١٦هـ، دار ابن الأثير- الكويت).

رسالة في أصول الدين، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، (ط٣/١٤٠٠).

رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، تحقيق: أسعد مُحَمَّد المغربي، (ط١/١٤١٠هـ، دار حراء، مكة المكرمة).

الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - ﷺ -، مُحَمَّد بن إبراهيم بن علي الحسني ابن الوزير، اعتنى به: علي العمراني، (دار عالم الفوائد).

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الذَهَبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، (ط/مؤسسة الرسالة).

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، (ط١/١٤٠٦هـ، دار ابن كثير، دمشق – بيروت).

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، (ط٨/١٤٢٣هـ، دار طيبة- الرياض).

شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: مُحَمَّد الأحمد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، المكتبة العصرية- بيروت).
شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين مُحَمَّد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنووط- وعبدالله التركي، (ط١٠/١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة-بيروت).
شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، (ط/١٣٩٨هـ، دار المعرفة- بيروت).
العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي- ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
القصيدة التائية في القدر، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: مُحَمَّد الحمد، (ط١/١٤٢٤هـ، دار ابن خزيمة- الرياض).
القضاء والقدر في الاسلام، فاروق الدسوقي، (ط١/ دار الاعتصام- القاهرة).
قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو مُحَمَّد الطيب عبد الله بن أحمد الشافعي بامخرمة، عني به: بوجمعة مكري- خالد زواري، (ط١/١٤٢٨هـ، دار المنهاج- جدة).
القواعد المثلى في أسماء الله الحسنى، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، (ط٣/١٤٢١هـ، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة).
لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، (ط٣/١٤١٤هـ، دار صادر- بيروت).
مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز- عامر الجزار، (ط٣/١٤٢٦هـ، دار الوفاء).
المحيط في اللغة، الصاحب إسماعيل بن عباد، تحقيق: مُحَمَّد حسين آل ياسين، (ط١/١٤١٤هـ، عالم الكتب- بيروت).
مختار الصحاح، مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، (ط٥/١٤٢٠هـ، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت- صيدا).
معالم السنن شرح سنن أبي داوود، أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد الخطابي، (ط١/المطبعة العلمية، حلب).
معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد بمساعدة فريق عمل، (ط١/١٤٢٩هـ، عالم الكتب).
مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (دار الكتب العلمية –بيروت).
الملل والنِّحل، أبو الفتح مُحَمَّد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ط/مؤسسة الحلبي).
منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مُحَمَّد رشاد سالم، (ط١/١٤٠٦، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية).
نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، (دار الكتاب الإسلامي- القاهرة).
النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي- مُحَمَّد الطناحي، (ط/١٣٩٩هـ، المكتبة العلمية- بيروت).
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، (ط، دار صادر- بيروت).